



أوراق في البحث والتطوير

أ. د. نبيل جعفر المرسومي*: أهمية تأسيس مركز اقتصادي متخصص في العراق

تمثّل المراكز البحثية المتخصصة اليوم أحد الدلائل المهمة على تطور الدولة وتقيمها للبحث العلمي واستشرافها لآفاق المستقبل؛ وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عموماً، وانطلاقاً من عدّ تلك المراكز مؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية، وعنواناً للتقدم وأحد مؤشراته في التنمية ورسم السياسات. وتعد عملية دراسة القضايا والمشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها، من أهم الأدوار التي تضطلع بها المراكز البحثية عموماً، إذ تهدف من خلالها إلى معرفة الأسباب التي تكمن وراءها، وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها. وقد أصبح للمراكز البحثية دور رئيسي في إنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة. وهي الجهات الأساسية التي تستطيع رسم خطط المشاركة في تلك المشاريع، والإسهام فيها إسهاماً فاعلاً. كما أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات جزءاً لا يتجزأ من المشهد الاقتصادي والتمويلي في العديد من البلدان المتقدمة.

على الرغم من أن الهم الرئيس في العراق هو هم اقتصادي، وإن الغالبية العظمى من المشكلات التي يعاني منها العراق ذات طابع اقتصادي، وأن حاجات الناس ومطالبهم هي اقتصادية محضة، إلا ان العراق يفتقد الى مركز دراسات فاعل متخصص في الشأن الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى الجامعات العراقية والوزارات والمؤسسات الأخرى أم على مستوى منظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة. وتظهر الحاجة ماسة في العراق الى مركز اقتصادي متخصص فاعل لمساعدة صانع القرار السياسي



أوراق في البحث والتطوير

والسلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة والمستندة إلى قاعد علمية رصينة.

ويمكن لهذا المركز ان يقوم بخدمة المجتمع المحلي في المحافظات وخدمة المجتمع والاقتصاد العراقي عموماً من خلال نشاطه في تقديم المعلومات والاستشارات والدراسات التخصصية في المجالات الاقتصادية لرئاسة الوزراء والهيئات والمؤسسات والمنظمات الوطنية العراقية الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات القطاعين العام والخاص الوطنيين. ويمكن للمركز ان يقدم خدماته أيضاً للهيئات والمنظمات الوطنية الدولية والأجنبية ومؤسسات القطاع الخاص الأجنبي في إطار القانون العراقي الذي ينظم هذا النوع من النشاطات. ومن الممكن ان تتمحور مهام المركز على النحو الآتي:

مهام المركز

1. بناء قاعدة حديثة ومتكاملة للبيانات الاقتصادية ذات الطابع المحلي والوطني ومعالجتها على وفق المعايير الدولية في هذا النوع من النشاط.

2. مساعدة هيئات الحكم المحلية والوطنية في الحصول على المعلومات الدقيقة لأغراض اعادة الاعمار أو التطوير الاقتصادي والاجتماعي والقانوني وغيرها.

3. التعاون مع أجهزة الحكم التنفيذية المختلفة في تشخيص المشكلات الاقتصادية في المجتمع ووضع الحلول العملية لها.



أوراق في البحث والتطوير

4. مساعدة المحافظات والاقاليم في تتنفيذ خططها التنموية ومعالجة المشكلات التي تواجهه تفيذ تلك الخطط بشكل مباشر او من خلال التعاون مع الوزارات المركزية او من خلال عرضها على رئاسة الوزراء.

5. رصد وتحليل الاحتياجات العامة للناس في المحافظات او في عموم العراق التي تشكل تلبيتها حاجة عامة وملحة والسعى الى رفع التوصيات المناسبة الى رئاسة مجلس الوزراء للمساعدة في إيجاد الحلول الناجعة لها. والكشف عن أولويات التنمية في المجتمع، وما هي أسهل السبل وأسرعها لتحقيقها.

6. السعي لتحديد ورصد بعض الظواهر والسعى لوضع الحلول الناجعة لها قبل أن تحول الى مشكلات وأزمات تؤثر على الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي في البلد.

7. دعم الوحدات التخطيطية التابعة لوزارة التخطيط في المحافظات وتطوير اساليب التنسيق بينها وبين الحكومات المحلية في مجالات التخطيط والمتابعة وحسن تنفيذ المشاريع.

8. تعزيز وتنمية الادارات وتنمية قدرات الادارات المحلية في المجالات المختلفة وتعزيز دورها في الادارة الاقتصادية لشؤونها وفي مشاركة الوزارات الاتحادية فيما يخص انشطتها في المحافظات.



أوراق في البحث والتطوير

9. مناقشة برامج عمل الوزارات الاتحادية والدوائر المحلية وتنسيق هذه البرامج ضمن المحافظة وبما يؤمن الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة في المحافظة والتوصية لمجلس المحافظة لإقرارها.
10. تيسير التعاون بين الأطراف المعنية ذات الصلة بالاقتصاد المحلي القطاعية الخاص والعام والمجتمع المدني لتحديد أهداف مشتركة والتوصل إلى حلول واقعية وتطبيقها لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات والإقليم.
11. السعي إلى توفير بيئة مناسبة لإدارة الأعمال وتضمينها على مستوى المحافظة والمستوى الوطني أيضاً بحيث تدير نشاطات الأعمال المختلفة بكفاءة عالية.
12. تنسيق الجهد التنموي بين المحافظات المعنية والمحافظات المجاورة وبما يؤمن تحقيق التكامل الإقليمي والاستثمار الأمثل للمزايا النسبية للمحافظات.
13. تأمين تنسيق فاعل بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وتجنب الازدواجية في إقرار وتنفيذ المشاريع وتأمين مشاركة المحافظات في القرارات التي تتخذها الوزارات الاتحادية في المجالات الاقتصادية والتنمية في المحافظة ومتابعة تنفيذ هذه القرارات.
14. تنظيم المحاضرات والحلقات النقاشية التي تتناول موضوعات تفرضها المتغيرات القائمة والمستقبلية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحة المحلية والإقليمية والدولية.



أوراق في البحث والتطوير

15. إجراء البحوث والدراسات حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة للدولة. وتقديم الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات العامة.
16. تقديم التفسير والتوجيه حول المبادرات والسياسات العامة، وتسهيل استيعابها للجمهور.
17. نشر الأفكار وأنماط التفكير الجديدة بين صانعي السياسات وأفراد المجتمع.
18. تفعيل الحوار السياسي بين صانعي القرار والمجتمعات المحلية.

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 8 كانون الثاني / ديسمبر 2019

<http://iraqieconomists.net/ar/>